افتتح مقره الانتخابي في منطقة المنصورية وسط حضور واسع من أبناء «الثانية»

المطوع: الحكومة تحتاج إلى تغيير جذري لتتواكب مع تطلعات نواب الأمة

■ الانتخابات تحظى بمشاركة شعبية واسعة .. وعلينا استقبال العائدين من المقاطعة بكل ترحيب

■ السلطة التنفيذية مطالبة بتحقيق أمنيات المواطنين وإطلاق عجلة التنمية لتعود الكويت درة للخليج

عدنان المطوع مع مجموعة من الحضور

المطوع متحدثاً على هامش الافتتاح (تصوير: محمود عبيد)

كتب مصطفى كامل

أكد النائب السابق مرشح الدائرة الثانية المهندس عدنان إبراهيم المطوع ان الانتخابات الحالية تحظى بالمشاركة الشعبية والقبلية وعودة غالبية من المقاطعين في السابق مشيرا ان هذه الفئة العائدة يجب ان تستقبل بكل ترحيب في حين أبدى انتقاده لمن يقاطعون من أجل ظروفهم وغايتهم الشخصية، داعيا الجميع الى الاحتكام تحت قبة عبد الله السالم وفقا للأطر القانونية والدستورية.

وقال المطوع على هامش افتتاح مقره الانتخابي مساء الأول من أمس بمنطقة المنصورية ان الكويت امانة في عنق الجميع باختلاف مشاربهم وانتماءاتهم السياسية والطائفية والعرقية وان الامن والامان تاج على رؤوس الشعب وانها تعد واحة امان يلجا اليها الجميع من كل بقاع الأرض.

وشدد على ضرورة ان تصل نسبة التغيير في التشكيلة الحكومية القادمة الى 70 في المئة وذلك بما يتوافق مع نواب مجلس الامة القادم منوها الى ان السلطة التنفيذية تتحمل مسؤولية الفشل والخلل في جميع الملفات.

وأوضح المطوع انه وكثير من النواب السابقين ينتقدون إدارة الحكومة في الكثير من المؤسسات والقطاعات، لافتا ان هذا النقد هو للأفعال وليس لأشخاص الوزراء والمسؤولين مطالبا السلطة التنفيذية بضرورة تحقيق امنيات المواطنين بشتى الطرق حتى يتحقق الاستقرار والبناء وتنطلق عجلة التنمية مشيرا الى ان ذلك يتطلب المزيد من الاستقرار الأمني وإيجاد فرص العمل المناسبة للشريحة الكبرى من الشباب وأيضا القضاء على مشكلات القطاع الصحي وتوفير السكن المناسب لكل مواطن.

وكشف ان الحكومة لم تنجح في إيجاد خطة عمل واضحة المعالم في السنوات الماضية الى الوقت الحالي متمنيا ان يكون البرلمان المقبل مجلس تحقيق نجاحات تنفيذية وليس فقط تشريعية.

ودعا المطوع جموع المواطنين الى ضرورة المشاركة في الانتخابات الحالية واختيار الاكفاء لتمثيلهم تحت قبة البرلمان بدلا من البكاء على اللبن المسكوب منوها الى ضرورة التطلع للمستقبل الأفضل للبلاد متمنيا ان يتم اختيار القياديين على أساس الكفاءة والتميز العملي والأكاديمي وفقا لمسطرة واحدة بدلا من المحاصصة والترضيات السياسية مؤكد انه سوف يكون بالمرصاد للتصدي لأي تجاوزات تكون من قبل الحكومة فيما يخص الترقيات بكل المجالات والوزارات ومؤسسات الدولة لافتا انه لن يترك مجال امام أي من الوزراء يمكن من خلاله استغلال منصبهم القيادي للتنفيع والشخصانية منوها أن المنصب الوزاري تكليف وليس تشريف وان من يقبل بالحقيبة الوزارية على ان يتحمل مسؤوليتها وتبعاتها السياسية.

■ الكويت أمانة في أعناق الجميع واختيار الأكفاء واجب «حتى لا نعود ونبكي على اللبن المسكوب»

مرشح الثانية في حديث مع أحد المهنئين

■ معصومة: نعيش عرساً ديمقراطياً بدأت تباشيره .. والمقاطعة تلاشت ولم يعد لها أثر

واكد المطوع انه لن يترك ملفي النفط والإسكان في حال وصوله لقبة البرلمان لاسيما وان البترول يمثل المصدر الوحيد للثروة الكويتية حيث يصل الى 95 في المئة من الدخل القومي للبلاد مشددا على ضرورة ان يكون هناك رعايا خاصة لهذه الثروة من السلطة والشعب على حد سواء.

وأضاف ان شركة نفط الكويت تعد الراعي والحافظ لهذا المصدر من الدخل حيث يعول عليها تنمية البلاد وازدهارها وكذلك توفير فرص العمل لجميع المواطنين، وزاد انه انتقد وسيظل يتصدى للتوظيف في القطاع النفطي على أساس الحزب او التيار السياسي او الطائفة.

بدورها، أكدت النائب السابق مرشحة الدائرة الاولى د.معصومة المبارك على هامش حضورها لتقديم التهنئة للمطوع بمناسبة افتتاح مقره الانتخابي ان مقاطعة للانتخابات والتي يدعو لها قلة من النواب السابقين اضمحلت وتفانت وتلاشت «على حد تعبيرها» مشيرة الى ان الكويت تعيش عرس ديمقراطي بدأت تباشيره بالمزيد من التفاؤل للمرشحين والناخبين سواء وأضافت ان المقاطعة صفحة وطوت الى الابد وعلى صعيد التخوف من ابطال او حل المجلس المقبل قالت المبارك: نتمنى ان تكون الحكومة قد نظمت عملها وقامت بما يتوجب عليها فعله من التحقق بان كافة إجراءاتها سليمة مبديه تفاؤلها بالمزيد من الاستقرار في المرحلة القادمة وأردفت «انه كما تعودنا دائما نتوقع اللا متوقع».

وعلى صعيد التشكيل الحكومي المتوقع في اعقاب الانتخابات البرلمانية الحالية شددت على ضرورة ان تكون الحكومة القادمة على المستوي اللائق من خلال فريق حكومي قادر على العمل والانجاز مطالبة بضرورة ان يكون هناك اعداد من الان لبرنامج حكومي وان يكون الوزراء بمثابة فريق الأداء المتكامل والمتضامن بالعمل وليس فقط في التصويت داخل قاعة عبد الله السالم، مطالبة بتغيير الأسماء الوزارية التي اثبتت عدم قدرتها على عدم الإنجاز في المرحلة الحالية والسابقة بمن هم على قدر المسؤولية وذوي الكفاءات العالية مشيرة الى ان الامر لا يتعلق بتغيير الأسماء وانما يتطلب في المقام الأول تبديل نهج وأسلوب وأداء حكومي.

العوضي: التعاون بين السلطتين هو السبيل الوحيد لحل القضايا العالقة

كامل العوضي

أكد مرشح الدائرة الاولى كامل العوضي ان التقاعس الحكومي في حل الكثير من القضايا العالقة جعلها تواجه تحديات كبيرة في المستقبل ولن تكون المرحلة المقبلة سهلة عليها بل ستكون شاقة وصعبة وهذا الامر يتطلب منها ان تتعاون مع المجلس المقبل والذي تقع على عاتقه الكثير من الاعباء التشريعية والرقابية

وقال العوضي ان التحدي الاكبر للمجلس القادم سيكون مراقبة اداء الحكومة وتقديم الاقتراحات بالقوانين التي تصب في مصلحة الكويت والمواطن الكويتي

وبين العوضي ان التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على جميع الاصعدة هو السبيل الوحيد لحل جميع القضايا والانتقال الى مرحلة جديدة للنهوض بالكويت الى ارقى المستويات وتجاوز جميع الازمات التي شهدتها خلال السنوات الماضية لافتا الى ان هناك الكثير من الملفات لاتزال عالقة وتحتاج الى حلول ويجب ان تنجز ويتم الانتهاء منها مثل القوانين الاقتصادية والاسكانية والصحة والتعليم ومواجهة تنامي العمالة المقنعة ومشاكل الازدحام المروري ومشاكل البطالة والتوظيف واشراك القطاع الخاص في حل هذه القضايا

وشدد العوضي على ضرورة ان يكون هناك رصد لاعمال وقرارات المجلس المقبل من قبل المواطنين حتى لا يكون هناك اي تخاذل او تهاون من قبل البرلمان في قضايا المجتمع فإن كان النائب مراقبا لاداء الحكومة فإن الشعب مراقبا لادائه وعليه ان يستمع الى افكار وطروحات الناخبين بمختلف مستوياتهم وتوجهاتهم وترجمتها الى الواقع من خلال التشريع

وقال العوضي ان الناخبين اليوم يرفضون دغدغة المشاعر وينتظرون من نواب المجلس طرح امور عملية قابلة للتطبيق وان تكون مصلحة الكويت العليا فوق كل اعتبار مؤكدا ان على المجلس القادم التقدم باقتراحات بقوانين لتحسين الوضع الاقتصادي ورفع حالة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على مصدر وحيد للدخل وهو البترول ولابد من ايجاد بدائل اخرى لمصادر الدخل لدعم موازنة الدولة ولتكون قادرة على الايفاء بمتطلبات التنمية واحتياجات المواطنين.

ودعا العوضي الحكومة الى بلورة رؤية تنموية واضحة محددة بوقت زمني لتنفيذها والدفع بعجلة التنمية والا ستواجه ما واجهته الحكومات السابقة وسيكون التأزيم سيد الموقف الا اننا متفائلون بمرحلة جديدة ونهضة على جميع المستويات وهذا التاخر الذي تعيشه الكويت لن يدوم.

إلى متى يظل اعتمادنا على النفط مع احتمالات نضوبه في المدى المتوسط؟

سعود المطيري: غياب الرؤية الإستراتيجية يهدد مستقبل الاقتصاد

سعود المطيري

حذر مرشح الدائرة الانتخابية الرابعة سعود سعد المطيري من غياب الرؤية الاستراتيجية للكويت واستمرار اعتمادها على مصدر وحيد للدخل وهو النفط في ظل احتمالات نضوبه على المدى المتوسط، مطالبا الحكومة بالعمل الجاد لأخذ الاحتياطات اللازمة ووضع خطة تضمن للأجيال القادمة مستقبلاً أفضل، وتحافظ على بقاء الاقتصاد الكويتي متينا.

وقال المطيري في تصريح صحافي إن البلاد تعيش حالة انعدام في الرؤية وعدم إدراك لمتطلبات المستقبل في وقت خطت دول الخليج الأخرى خطوات واسعة من الناحية المالية وأخذت في توسيع قواعدها الاقتصادية عبر اجتذاب رؤوس الأموال وفتح آفاق أوسع للاستثمار العالمي على أرضها، بينما ظلت الكويت تراوح مكانها بفعل التخبط الحكومي وغياب الكفاءات الوطنية عنها.

وأضاف إن فوضى الإنفاق المالية تهدد مستقبل الكويت وتدفع به نحو المجهول وهي اخطر مشكلة يمكن أن نواجهها، وستزداد خطورتها اذا ما تعرضت اسعار النفط الى الهبوط الحاد لا قدر الله، الامر الذي سيدخل البلد في عجز خطير على الميزانية والنفط الذي هو مصدر اعتماد البلاد الوحيد بعد الله عز وجل ومهما استمرت اهميته فإنه الى تراجع وزوال مع الايام في ظل تطور تكنولوجيا الطاقة وما نسمعه اليوم عن تطور الطاقة الشمسية والنفط الصخري وغيرهما من بدائل النفط، وهذا ما يقلق السوق النفطية للدول المنتجة للنفط.

وتابع المطيري ان الدول الكبرى المستوردة للنفط كالولايات المتحدة واليابان وغيرهما تسعى جاهدة لإيجاد مثل هذه البدائل لتعالج الارتفاع الحاد في الاسعار الذي يؤثر في جيوب المواطنين، ودافعي الضرائب، الذين تزداد وتيرة تذمرهم على حكوماتهم يوما بعد يوم، وهذا ما يدفعنا الى ضرورة التفكير بالاعتماد على النفس، وايجاد بدائل غير النفط ويأتي في مقدمة التحوط للمستقبل ضبط الانفاق العشوائي المحلي والخارجي وبالاخص الذي لا يستفيد منه المواطن الكويتي.

وفي الجانب نفسه تمنى المطيري أن تكون الحكومة المقبلة على قدر المسؤولية وأن تملك روح العمل بفريق واحد وأن تأتي بقرارات تنصف الشعب الكويتي وتحل كل قضاياه العالقة وتطبق القوانين بحذافيرها، مشيرا الى انه متى ما كانت الحكومة تضع في اعتبارها مصلحة المواطن وتقف من الجميع على مسافة واحدة فستشهد المبادرات تلو الاخرى لحل معظم قضايانا كالاسكان والتوظيف ودعم التنمية والتي حتى الآن لم نلمس أي حلول لها أو مبادرات حكومية لانهائها.

وقال المطيري إن المطلوب في هذا الصدد خطط واقعية وفعالة لحل هذه الملفات والأخذ بالاعتبار تطورات المرحلة الحالية، مضيفاً من غير المقبول ان يبقى الشباب الكويتي يعاني من البطالة ولايجد فرصا للتوظيف حتى الآن ومن غير المقبول ان تزداد طوابير وقوائم انتظارهم بحثا عن الوظيفة سنة بعد سنة مطالبا بضرورة ان يكون هناك تحرك جدي للحكومة لانهاء هذه القضية، مبينا ان هناك قضايا أخرى في غاية الأهمية كالاسكان والتي لم تبادر الحكومة لحلها منذ المجالس السابقة ولم تشرع لها القوانين لولا تدخل مجلس الامة، مشيرا الى ضرورة ان تقوم الحكومة بتحرير الاراضي الاسكانية والعمل على حل القضية الاسكانية بما تملكه الدولة من امكانات وثروات لتكفل حق الرعاية السكنية لكل المواطنين من الجنسين، مشيرا الى ان الوعود الحكومية مرفوضة اذا لم تقترن بالتنفيذ.

دعا إلى تعديلها وسن أخرى منشطة وملائمة للأوضاع المحلية

الدبوس: القوانين الاقتصادية وراء هجرة الاستثمارات الكويتية

سلطان الدبوس

دعا مرشح الدائرة الخامسة سلطان الدبوس الى ضرورة إعادة النظر في السياسات والتشريعات الاقتصادية بالكويت، خاصة بعد الاختلافات العميقة التي كشفت عنها الأزمات الماليه والاقتصادية المتلاحقه السابقة والتي متوقع رؤيتها خلال الفترة المقبلة مؤكداً على ضرورة تسيير العمل في مجالات التجارة والصناعة، وأكد الدبوس خلال تصريح صحافي على ضرورة عدم الإستناد الى الإيرادات النفطية كمصدر آحادي للدخل، مشدداً الى انه يجب على جميع أبناء الكويت التماسك والتكاتف حتى تصل الكويت الحبيبة الى أعلى قمة من الرقي والتطوير لكي يتحقق حلم الكويت في التحول الى مركز مالي وتجاري عالمي.

وقال بأنه من المفترض أن تسعى الدولة الى ضبط أسعار السلع قبل زيادة رواتب الموظفين، فالناس لم تعد بحاجة الى زيادة رواتب تعد حاجتها الى ضبط الأسواق.

وقال ان القوانين الإقتصادية الحاليه أثبت الوقائع والتجارب عدم ملائمتها للأوضاع الراهنه، مبيناً أن كافة القطاعات شهدت تراجعاً حاداً في أدائها بسبب عدم تكيفها مع يسمى من لوائح منظمة لأعمالها لافتا الى أن العديد من الاستثمارات المحلية والأجنبية هربت من الكويت بسبب القوانين والتشريعات الموجودة التي ساهمت بشكل كبير في تأخير التنمية وتعطل إنجاز المشاريع. وحث الدبوس الجهات الحكومية على ضرورة العمل وبشكل سريع نحو تحسين بيئة الأعمال في الكويت من أجل تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

مستهجناً في الوقت ذاته غياب الشفافية وتكافؤ الفرص أمام المشاريع التي يتم طرحها مما جعل الإستثمار في البلاد غير مجد وطارد، مطالباً بأن يعكس المسؤلية اقوالهم الى واقع عملي يلمسه الجميع.

مؤكداً في الوقت ذاته على أنه من حق كل مواطن لديه استثمار حتى ولو كان صغيراً أن يأخذ فرصته في وطنه مشيراً الى إستفادة دول العالم من الأموال الكويتية شيء محزن.